



وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 14 نيسان/أبريل 2020 | رقم التقرير: PIDA28045



المعلومات الأساسية			
أولاً. البيانات الأساسية للمشروع			
البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد)
الضفة الغربية وقطاع غزة	P172578	مشروع استدامة إدارة الصرف الصحي في قطاع غزة	
المنطقة	التاريخ المتوقع للتقييم	التاريخ المتوقع للعرض على مجلس المدراء التنفيذيين	مجال الممارسات (الرئيسي)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	30 آذار/مارس 2020	21 أيار/مايو 2020	المياه
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الهيئة المنفذة	
تمويل المشاريع الاستثمارية	وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية	سلطة المياه الفلسطينية	
الهدف/الأهداف الإنمائي/ة المقترح/ة			
يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع بشقين هما: 1. دعم استمرار خدمات معالجة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة؛ 2) وتدعيم قدرات مؤسسات المياه لزيادة كفاءة إدارتها لخدمات مياه الصرف الصحي.			
مكونات المشروع			
المكون الأول: دعم مواصلة تشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة المكون الثاني: إعادة تأهيل وتطوير مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لتحسين كفاءتها وبناء قدرتها على التكيف والاستجابة للحالات الطارئة المكون الثالث: بناء القدرات اللازمة لتحقيق استدامة خدمات الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة المكون الرابع: دعم إدارة المشروع وتنفيذه المكون الخامس: الاستجابة في حالات الطوارئ			
تتطلب معالجة هذا المشروع تطبيق الاستثناءات على المتطلبات السياسية للحالات ذات الحاجة الماسة إلى المساعدة أو التي تعاني تقييداً لقدراتها وفقاً لما ينص عليه البند 12 من سياسة العمليات العاشرية. نعم			
بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)			
ملخص			
13.70	الكلفة الإجمالية للمشروع		
13.70	إجمالي التمويل		
0.00	منه تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ما قيمته		
0.00	الفجوة التمويلية		
التفاصيل			
تمويل من مصادر أخرى غير مجموعة البنك الدولي			
13.70	صناديق ائتمانية		

3.70	الصندوق الائتماني متعدد المانحين للمشاركة من أجل تطوير البنية التحتية
10.00	تمويل خاص
تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية كبير القرار أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم والتفاوض	

ثانياً. مقدمة وسياق

السياق العام للبلد

1. تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من غياب الاستقرار السياسي المقرون بظروف اقتصادية متهاوية. إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشاً في الربعين المتعاقبين من عام 2019، بواقع 2.5 بالمائة في الربع الأول من العام مقارنةً بالربع السابق، ثم 2 بالمائة إضافية في الربع الثاني من العام مقارنةً بسابقه (وذلك وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). أثمرت تدفقات المانحين نمواً يسوقه الاستهلاك، إلا أن هذه التدفقات قد شهدت تناقصاً بالغاً في السنين الأخيرة. كذلك شكلت القيود المفروضة على التجارة والحركة خطراً حاداً تمثل بتعطيل المشاريع والتجارة، مبقيةً على الاستثمار في مستويات متدنية؛ مما تُرجم بانحياز نحو الخدمات غير التجارية التي تنطوي على مكامن إنتاجية ونمو أقل. شهدت الإيرادات العامة أيضاً انخفاضاً بالغاً في النصف الأول من 2019، الأمر الذي تمخض عنه صدمات مالية حادة¹ وحمل انخفاض الإيراد العام السلطة الفلسطينية على تبني خطة طوارئ لإدارة النقد في النصف الأول من 2019؛ مما راكم الدين العام من البنوك المحلية وزاد المتأخرات المستحقة للموظفين، والموردين، وصندوق التقاعد العام، الأمر الذي وضع الاقتصاد أمام تحديات كبرى على صعيد السيولة. ازدادت معدلات الفقر في الفترة الممتدة من 2011-2017 لقرابة شخص بين كل ثلاثة، وهو ما انعكس في اتساع فجوة الرفاه بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن إجمالي نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر الوطني قد ارتفعت من 26 بالمائة عام 2011 إلى 29 في 2017. وفي الفترة ذاتها، شهد مستوى الفقر في الضفة الغربية انخفاضاً من 18 إلى 14 بالمائة، بينما تصاعد تصاعداً دراماتيكيًا في قطاع غزة ليقفز من 39 إلى 53 بالمائة، أي أن هناك شخص فقير بين كل اثنين في القطاع، وذلك وفقاً لخط الفقر الوطني. من ناحية أخرى قد يكون من المبكر تقييم الأثر الممكن لوباء كوفيد-19، لكن من المحتمل أن تخلف هذه الجائحة أثراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني وترجعاً في إيراداته العامة.

2. المرونة المالية في قطاع غزة شبه مستنفذة نتيجة انخفاض مساهمات المانحين مما جعل انهيار الأوضاع الإنسانية في القطاع أمراً وشيكاً. كان اقتصاد قطاع غزة قد وقع في حالة من الركود المعقد عام 2018 متراجحاً بما نسبته 7 بالمائة سنوياً. على الرغم من الحصار، فقد تم الحفاظ على اقتصاد غزة عائماً في السنين الأخيرة بسبب التحويلات المالية الكبيرة بما فيها مساعدات المانحين والإنفاق من موازنة السلطة الفلسطينية، البنود اللذان بلغا معاً ما نسبته 70 إلى 80 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن المصدرين الأخيرين قد شهدا انخفاضاً كبيراً مؤخراً؛ مما دفع بالقطاع نحو مستوى أعقد من الركود. كما أدى التراجع الاقتصادي لانهيار سريع في الأوضاع الإنسانية في القطاع إلى أن بلغت البطالة في صفوف الشباب ما نسبته 67 بالمائة، بل سجلت نسباً أعلى من ذلك بين الإناث، فُدرت بـ71 بالمائة² يتلقى أربع أخماس سگان القطاع نوعاً من المساعدات الاجتماعية، حتى بات أي تغيير في تدفقات هذه المعونات سبباً موجباً لأثر محفّف ومباشر في صحة وعافية هؤلاء الأشخاص. تقدم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المون الغذائية لما يراوح مليون لاجئ ولاجئ، وتدير 275 مدرسة، إضافة لـ22 مرفق صحي في قطاع غزة. إلا أن عمليات الأونروا قد لحقها أثر هي الأخرى جرّاء تقليص مساهمات المانحين. يُضاف إلى ذلك عدم كفاية الغرف الصفية لتلبية حجم الطلب رغم عمل 85 بالمائة من المدارس بنظام المناوبة المزدوج. ثمة أيضاً نقص حاد في تزويد الكهرباء، فالإمدادات المقدمة حالياً، 170 ميغا واط، لا تلي ثلث الطلب البالغ 500 ميغا واط، منها 120 ميغا واط تورد من إسرائيل و45 إلى 60 ميغا واط من محطة غزة للكهرباء في حال توفر الوقود لتشغيلها. لحق ضرر الترشيد بالكهرباء بالخدمات العامة أيضاً، لا سيما القطاع الصحي، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على مولدات الديزل، كذلك الأمر بالنسبة لخدمات المياه والصرف الصحي التي تعمل بمستويات دون المطلوب.

¹ لقد واجه الاقتصاد الفلسطيني صدمات مالية حادة في السنين السابقة جرّاء التحفظ المفروض على تحويل إيرادات المقاصة. إذ عمدت إسرائيل حجب الإيرادات التي تجبها نيابةً عن السلطة الفلسطينية لا سيما تلك الناجمة عن الواردات من دول ثالثة.

² تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، تشرين أول/أكتوبر 2019

<http://documents.worldbank.org/curated/en/410061568815090051/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee>

³ جلّس سميرة، وآخرون. (2018). المساعدة الفنية لتحسين فرص العمل للنساء الفلسطينية المهرة، البنك الدولي.

كذلك ثمة خطر آخر يتمثل في نقص مياه الشرب وغياب معالجة الصرف الصحي؛ مما يفاقم حالة التدهور البيئي داخل قطاع غزة وعلى امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ما سبق، يُتوقع أن يزيد التغير المناخي من الضغط القائم على قطاعات المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة مخلفًا عواقب مُفاقمة لوضع الاقتصاد الفلسطيني.⁴

السياق القطاعي والمؤسسي

نبذة عن قطاع المياه والمياه العادمة

3. **أمنت مستويات الاستثمار المرتفعة نسب وصول عالية إلى خدمات المياه والصرف الصحي، إلا أن هذه المعدلات تخفي في ظلها تحديات خدماتية هامة.** استثمر ما مقداره 1.3 مليار دولار أمريكي في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني ما بين 2008 و2018؛⁵ مما أثمر ربط 93 بالمائة من منازل الضفة الغربية وقطاع غزة بشبكات المياه، في المقابل، تجسد المياه غير المحاسب عليها نسبة كبيرة من كميات المياه الموزعة بالجملة وبالتجزئة، نسبة قد تصل إلى 56 بالمائة في بعض البلديات.⁶ تبلغ نسبة المنازل التي تحصل على إمدادات مياه متقطعة يوميًا على مدار الشهر 30 بالمائة فقط، بينما يحظى غالبية السكان إمدادات مياه متقطعة بوتيرة 11 إلى 20 يومًا في الشهر. أما على صعيد الصرف الصحي، ف33 بالمائة من منازل القطاع مربوطة بشبكات الصرف الصحي، بينما تنحصر النسبة في 32 بالمائة في الضفة الغربية.⁷ في قطاع غزة، من أصل 80 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي المنتجة سنويًا، واحد فقط يُعالج ويعاد استخدامه، و13 مليون أخرى تعالج معالجة جزئية وتصرّف في قنوات الصرف بالطبيعة، حيث يتسرب جزء منها إلى باطن الأرض فيما تتدفق البقية إلى الساحل لتلوث الخزان الجوفي والساحل؛ مما يزيد من مخاطر تفشي الأمراض المنقولة بالمياه ويقلل من إمكانية الوصول إلى مصادر المياه الجوفية الشحيحة.⁸ أما الـ20 مليون المتبقية، فتعالج في الموقع في صهاريج الصرف الصحي المنزلية.⁹

4. **يعمل قطاع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل منظومة من التحديات والتشوهات التي تُترجم بعملية دون المستوى، وإهمال في جوانب الصيانة، ناهيك عما ينجم عن ذلك من عبء كبير على موازنة السلطة الفلسطينية.** ما زال تنظيم معظم مقدمي الخدمة يتم بموجب قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية ضمن اختصاص وزارة الحكم المحلي،¹⁰ حيث لا يحمل هذا القانون مصالح المياه والصرف الصحي على العمل بصفة مستقلة وخاضعة للمساءلة. كما أن هذه البنية المؤسسية لا تفرض ولا تشجع على فرض القيود على عائدات المياه. لذا نجد عائدات المياه والصرف الصحي، التي تجسد الحصة الكبرى من العائدات البلدية، تُحرف عن وجهتها لتمويل خدمات بلدية أخرى مثل إنارة الشوارع، وجمع القمامة، وصيانة الطرق، وهي خدمات غير مدررة للعائدات. علاوة على ذلك، فإن معدل تحصيل غالبية البلديات الـ300 في الضفة الغربية وقطاع غزة لرسم وتعرفة خدمات المياه يعتبر منخفض ولا يُغطي إلا بعضًا من تكلفة التشغيل والصيانة؛¹¹ مما يعني تعرض مقدمي الخدمات لعجزات مالية مستمرة، لا سيما إذا ما قُرّن ذلك بارتفاع معدلات المياه غير المحاسب عليها والاستخدام غير الشفاف لعائدات المياه لتمويل خدمات أخرى. يُذكر أن هذا الواقع قد أسفر عن إعانة بقيمة 70 مليون دولار أمريكي من موازنة السلطة الفلسطينية لسنة 2018 لوحدها.¹² تغطي مساهمات المانحين جزء من العجز التشغيلي في قطاع غزة، في حين يغطي جزء آخر من خلال عدم دفع مقدمي الخدمات للفواتير المستحقة عليهم، لا سيما فواتير الكهرباء، فضلًا عن إهمال شق الصيانة، وتدني نوعية الخدمات المقدمة للسكان. تحاول السلطة الفلسطينية تغطية هذا العجز عن طريق الإعانات غير المستهدفة من خلال إجراء مدفوعات مباشرة لا يعطيها مقدمو الخدمات، مثل شراء المياه الموزعة بالجملة من إسرائيل، وفواتير الكهرباء، وتكاليف التشغيل والصيانة لمحطات معالجة المياه العادمة. إضافة لذلك، فإن التوتر السياسي المستمر المصاحب بالقيود المفروضة على إدخال مواد الإنشاء وغيرها من الإمدادات إلى غزة، إنما يعرقل القدرة على تحقيق إصلاحات في الشبكات القائمة ومرافق معالجة المياه الموجودة.

⁴ وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. (2018). ملف تغيير المناخ الخاص بالأراضي الفلسطينية.

⁵ البنك الدولي. (2018). تأمين المياه من أجل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

⁶ مجلس تنظيم قطاع المياه. (2020). مسودة تقرير مراقبة أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين لعام 2018.

⁷ استراتيجية المساعدة القطرية للسنتين المالية 2018-20، التقرير رقم GZ-115201.

⁸ البنك الدولي (2018) تأمين المياه من أجل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

⁹ يحصل الجميع في القطاع على خدمات صرف صحي محسنة، ومن ليس متصلًا بشبكة صرف صحي فيعتمد على خدمات تصريف محلية (في الموقع).

¹⁰ تعتبر دوائر المياه في البلديات الشكل الشائع لمقدمي خدمات المياه ويُناط بهم مهمة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي لـ70 في المئة من أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، أي قرابة الـ3.7 مليون نسمة.

¹¹ تشير آخر البيانات الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه، تحديدًا الصادرة في عام 2018، بأن معدل تحصيل رسوم خدمات المياه والصرف الصحي في غزة يُقدر بـ33 بالمائة.

¹² البنك الدولي (2018) تأمين المياه من أجل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5. ينص قانون المياه لسنة 2014 على تصور بأن تقديم خدمات المياه على المستوى المحلي يتم من خلال عدد محدود من المرافق. حيث تُنشأ مرافق مياه إقليمية من خلال تكتلات لصغار مقدمي الخدمات (مثل دوائر المياه ضمن هيئات الحكم المحلي) وذلك بغرض تحقيق وفورات الحجم. يُرتقب أن تحظى هذه الجهات الجديدة بالاستقلال والاستدامة المالية على أن تعود ملكيتها إلى هيئات الحكم المحلية المشاركة في تكوينها. تهدف سلطة المياه في قطاع غزة لتحويل مصلحة مياه بلديات الساحل، والتي أسست كمجلس خدمات مشترك بموجب قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية لتصبح مصلحة مياه إقليمية. وعليه، فإن مصلحة مياه بلديات الساحل تعمل حاليًا على توحيد 25 مقدم خدمات مياه في بلديات القطاع. يتألف مجلس إدارة المصلحة في الوقت الراهن من تسعة أعضاء: البلديات الخمس الكبرى بصفة عضو دائم؛¹³ إضافة لثلاثة أعضاء متغيرين يمثلون بلديات شمالي، ووسط، وجنوب القطاع، بالإضافة لعضو يمثل وزارة الحكم المحلي لا يملك حق التصويت.¹⁴ في بلدية رفح، تعمل المصلحة بصفة مقدم خدمة بمقتضى الأمر الواقع، وتتحمل مسؤولية عمليات تشغيل وصيانة الخدمة، وجمع إيراداتها، إضافة لتنفيذ التعرف الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي. كذلك تقدمت مؤخرًا بلديتا غزة وجباليا، وهما كبرى بلديات القطاع، بطلب لإحالة مهام تقديم الخدمة لمصلحة مياه بلديات الساحل.¹⁵ أما فيما تبقى من بلديات، فتضطلع المصلحة بصيانة وتطوير أنظمة مياهها وصرفها الصحي وفقًا لأسس مخصصة إلى أن تنضم هذه البلديات إليها (أي للمصلحة). تقدم الأخيرة أيضًا خدمات إدارية، مثل إصدار الفواتير، بينما تترك عملية جمع الإيرادات للبلديات، كما هو الحال في 14 بلدية.¹⁶

معالجة الصرف الصحي في قطاع غزة

6. يُصنف قطاع غزة على أنه واحدًا من أكثر المناطق إجهادًا مائيًا في العالم إضافة لضعف مشغلي خدمات المياه والصرف الصحي في القطاع، ناهيك عن الذي يعانيه من عجز كبير على صعيد البنية التحتية والخدمات. يشكل الخزان الجوفي الساحلي المصدر الرئيس للمياه في قطاع غزة معتمدًا في تغذيته على الأمطار. تراجع معدل منسوب الأمطار السنوية في القطاع بنسبة تراوحت بين 20 إلى 30 بالمائة في السنين الخمس الأخيرة، مثلما تراجع حجم تغذية الخزان الجوفي بما نسبته 10 إلى 20 بالمائة. في المقابل، أسفر الضخ الجائر للمياه الجوفية عن زيادة في تسرب المياه المالحة للخزان الجوفي، وأدى غياب معالجة الصرف الصحي إلى تلوث الخزان الجوفي. تحتوي غالبية الـ260 بئرًا بلديًا الموجودة في القطاع على معدل أملاح ونترات أعلى من النسب المنصوص عليها في إرشادات منظمة الصحة العالمية. بالنتيجة وبالرغم من أن 95 بالمائة من سكان القطاع موصولين بشبكات الأنابيب، فإن نسبة حصولهم على مياه شرب نوعية لا تتجاوز الواحد بالمائة مقارنة بنسبة وصول تامة قبل 20 عام مضت. أما المحصلة، فتتمثل بأن 97 من مياه الشرب المستهلكة في قطاع غزة تُرود، غالبًا، عبر الصحاريح من قبل مقدمي خدمات صغار من القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية.

7. لمعالجة التهديدات الصحية والبيئية الخطيرة الناجمة عن عدم كفاية جمع ومعالجة الصرف الصحي، شرعت غزة في استثمارات كبرى في معالجة الصرف بدعم قوي من مجموعة من المانحين الدوليين. على مدار السنوات الـ15 الماضية، نجد بأن الاستثمارات في الصرف الصحي في قطاع غزة تربو على 235 مليون دولار أمريكي خُصصت لبناء ثلاث محطات معالجة تخدم محافظات شمالي، ووسط، وجنوبي القطاع. مَوَّل المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمالي القطاع¹⁷ إنشاء مرافق إدارة الصرف الصحي التي باشرت عملياتها بأداء كامل في آذار/مارس 2018 بسعة تصميمية قوامها 35600 متر مكعب يوميًا لمعالجة، وترشيح، واسترجاع المياه المعالجة.¹⁸ تموّل الوكالة الفرنسية للتنمية البنى التحتية التكميلية، بما في ذلك إنشاء آبار استرجاع إضافية، وشبكات الري الزراعي التي ستغذى بالمياه المعالجة المسترجعة، فضلًا عن تركيب لوحات كهروضوئية لإنتاج ما يكفي من الكهرباء لتشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي شمالي قطاع غزة بحلول عام 2023؛ مما سيثمر تعزيزًا للفوائد وزيادة في قدرة هذا المرفق على التكيف. يمول البنك الألماني للتنمية مرافق إدارة الصرف الصحي في وسط القطاع، تحديدًا في البريخ، والتي تعمل بسعة تصميمية قوامها 60000 متر مكعب يوميًا، على أن تباشر عملها في تموز/يونيو 2020 من خلال مرحلة التشغيل التجريبي متبوعة بعقد تشغيلي لمدة خمس سنوات ممول من المانح على أساس متناقص. هناك مرفق آخر لإدارة الصرف الصحي في جنوبي القطاع، تحديدًا في خان يونس، تموله الحكومة اليابانية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي بدأ أعماله في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بسعة تصميمية قوامها 26800 متر مكعب يوميًا. لدى هذه المرافق الثلاثة

¹³ غزة، وجباليا، ودير البلح، وخان يونس، ورفح.

¹⁴ مَوَّل البنك الدولي في الفترتين 1996-99 و2005-08 تأسيس مصلحة مياه بلديات الساحل كمقدم خدمة للبلديات الـ25، إلا أن الأوضاع الناجمة عن الانقسامات السياسية بين رام الله وغزة أدت لاضطلاع كل البلديات بمهمة تقديم الخدمة في المدن التابعة لها باستثناء رفح.

¹⁵ يُذكر أن جباليا هي كبرى البلديات المرتبطة بمحطة معالجة المياه العادمة في شمالي غزة.

¹⁶ البنك الألماني للتنمية. (2017). الملحق الأول. المراجعة المؤسسية لقطاع المياه في غزة. البرنامج المتكامل لمياه الصرف الصحي وكفاءة الموارد، غزة.

¹⁷ P074595. أنتهى المشروع في 30 حزيران/يونيو 2018.

¹⁸ تشتمل مرافق شمالي غزة لإدارة مياه الصرف الصحي على محطة ضخ مركزية وخط أنابيب ناقل مضغوط وبرك ترشيح، وآبار استرجاع، ونظام تدعيم.

سعة لمعالجة ما نسبته 74 بالمائة من مياه الصرف الصحي في قطاع غزة. بينما تعمل سلطة المياه الفلسطينية بالتعاون مع المانحين لتحويل مصلحة مياه بلديات الساحل إلى مرفق مياه إقليمي لكامل قطاع غزة بموجب قانون المياه لسنة 2014 ليُنَاطَ به مهام تشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي الثلاث في قطاع غزة.

تحديات إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي غزة

8. أسهم نجاح تشغيل مرافق إدارة الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة بتحسين الظروف الصحية والبيئية في شمالي القطاع، وذلك منذ بداية آذار/مارس 2018. قبل دخول نظام مياه الصرف الصحي التابع للمشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة، كان مياه الصرف المجمعة من بلديات جباليا، وبيت حانون، وبيت لاهيا، وأم النصر تُصَرَّف إلى شمالي بيت لاهيا. مع مرور الوقت، تشكلت بحيرة من مياه الصرف غير المعالجة على مساحة 30 هكتارًا، تعذر تصريفها إلى مياه البحر.¹⁹ تبخر بعض هذه المياه، بينما ترسب الجزء الآخر منها للخزان الجوفي الساحلي، ليلوث بذلك المصدر الرئيس لمياه الشرب في قطاع غزة؛ مما عرَّض أهالي لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة عبر المياه. أما ما تبقى من مياه الصرف في البحيرة فتراكم مع مرور الوقت وبات يشكل خطرًا بالفيضان على أهالي المنطقة المحيطة.²⁰ يُذكر أن الضفاف الرملية الحاجزة للبحيرة كانت انهارت بشكل مأساوي ثلاث مرار بين عامي 1989 و2007 مخلفة ضحايا، وإصابات، وخسائر اقتصادية، وأضرار مأساوية في الممتلكات.²¹ غمرت المياه العادمة غير المعالجة عدة مساكن في منطقة بيت لاهيا وأم النصر مخلفة وفيات وأمراض، ناهيك عمَّا أسفرت عنه من خسائر اقتصادية. أثمر تشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة حلاً فعليًا لإدارة مياه الصرف الصحي والحد من تفاقم تدهور الخزان الجوفي، وتخفيف مخاطر الفيضانات، كما ووفر فرصًا لتوليد الغاز الحيوي والمياه المعالجة لاستخدامها في الري الزراعي. في المقابل ورغم كل هذه التحسينات في الظروف الصحية والبيئية في شمالي القطاع، ما يزال مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة يزيد من العبء المالي على السلطة الفلسطينية في ظل عدم مساهمة رسوم المستخدمين باسترداد تكلفة الخدمات التي يقدمها.

9. إن عدم تمكن سلطة المياه الفلسطينية من المضي في تمويل تكاليف تشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة يجسد خطرًا بإعادة التحسينات الصحية والبيئية الناجمة عن تشغيل المرافق لما كانت عليه قبله. حين أغلق المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة في حزيران/يونيو 2018، تضمنت ترتيبات التشغيل والصيانة المتفق عليها تكليف الائتلاف الدولي للمقاول للاضطلاع بتشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة على مدار سنتين حتى شباط/فبراير 2020. التزمت وزارة المالية والتخطيط بتقديم اللازم لسلطة المياه الفلسطينية لتمويل عقد تشغيل المرافق على مدار عامين كاملين. لكن الانهيار المالي الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني عام 2018 أضر بالقدرة المالية الضعيفة لسلطة المياه الفلسطينية على موصلة تمويلها للنفقات التشغيلية لمرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة. حدَّت هذه الحالة من القدرة على تنفيذ الدفعات المستحقة للمقاول في أوانها، مما حملته على فض العقد من جانبه في تموز/يوليو 2019. إن الخروج المفاجئ للإئتلاف المقاول من العقد وحالة انعدام اليقين التي غلفت الترتيبات النهائية لتشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لم يتيح تحقيق نقل منظم ووافٍ لمهام التشغيل والصيانة الخاصة بالمرافق.

10. إن الحالة الملحة التي حتمت تولي سلطة المياه الفلسطينية إدارة تشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة، وهي مهمة خارجة عن نطاق تفويضها المؤسسي، لا بل وتعيق جهود الترتيبات المؤسسية المستدامة لإدارة مياه الصرف الصحي في القطاع. وعليه ومنذ آب/أغسطس 2019 وسلطة المياه الفلسطينية تضطلع بتشغيل المرافق من خلال مواردها الخاصة، رغم أنه لا يقع ضمن نطاق تفويضها المؤسسي، علمًا أن السلطة تعاني لتأمين رواتب الحد الأدنى من الموظفين وتسعى جاهدة على استبقاء كادر مؤهل لإدارة المحطة.²² لقد حصلت سلطة المياه الفلسطينية على منحة طارئة من الوكالة الفرنسية للتنمية لتوريد المنتجات الكيميائية الأساسية والمستهلكات الضرورية إلى جانب تأمين رواتب الكادر اللازم لتشغيل المحطة حتى نهاية شباط/فبراير 2020.²³ وعليه ودون دعم مالي إضافي وعاجل، فإن عمليات المرافق ستتوقف مؤقتًا بحلول آذار/مارس 2020. وعلى الأمدين

¹⁹ قيود مفروضة بموجب الأنظمة الإسرائيلية.

²⁰ سوف تتفاقم المخاطر المرتبطة بالفيضانات في ظل الازدياد المتوقع في غزارة هطول الأمطار جرَّاء التغيرات المناخية.

²¹ <https://www.worldbank.org/en/news/video/2018/08/06/delivering-life-saving-sanitation-services-in-gaza>

²² تعمل محطة الضخ المركزية ضمن إطار مسؤولية بلديات شمال قطاع غزة بدعم اختصاصي من مصلحة مياه بلديات الساحل بالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية.

²³ عملت المحطة بقدرة معدلها 20 ألف متر مكعب يوميًا طوال الفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى آب/أغسطس 2019 بغية تقليص التكاليف (وبالتالي تقليص استخدام البوليمرات، وإنتاج الحمأة، والنقل، ذكرًا لا حصرًا). ورغم توفر التمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية في أيلول/سبتمبر، لم تتمكن المحطة من العمل بكامل أداؤها جرَّاء تعطل أربعة من أصل خمسة مضخات في محطة الضخ المركزية. وخلال تلك الفترة صرَّفت مياه الصرف الصحي المتبقية دون معالجة في البرك العشوائية أو في برك في الشمال. لكن وفي كانون الثاني/يناير 2020، نجحت سلطة المياه بإصلاح أربع مضخات وتعمل على معالجة المياه بمستوى القدرة الفعلي للمحطة.

المتوسط والبعيد، لن تتمكن مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة من بلوغ الاستدامة دون وجود مرافق مؤهل فنيا وقانونيًا لأداء مهام التشغيل والصيانة ضمن إطار مالي ومؤسسي ملائم، ناهيك عن عدم وجود خطة واضحة المعالم لاسترداد تكاليف التشغيل والصيانة.

11. تصنف المخاطر المتعلقة بتغيرات المناخ في قطاع غزة بالكبيرة وقد تفاقم التحديات التي تواجه تنمية قطاع المياه، لا سيما موجات الجفاف، والسيول المفاجئة، وارتفاع منسوب مياه البحر. كما ذكرنا، بعد الخزان الجوفي الساحلي المصدر الرئيس للمياه في قطاع غزة إلا أنه يُستغل استغلال جائر في ظل الطلب المتزايد على المياه من مليوني نسمة يُتوقع أن يتضاعف تعدادهم بحلول 2050. كما تدهورت جودة المياه الجوفية بسبب تسرب مياه البحر وتسرب المياه العادمة غير المعالجة إليها.²⁴ علاوة على ذلك، ثمة ازدياد ملحوظ في درجات الحرارة وتدنّي في منسوب هطول الأمطار على مدار العقد ونصف العقد الأخيرة. وفقًا لأخر توقعات التغير المناخي، قد تشهد درجات الحرارة في المنطقة ارتفاعًا يتراوح بين 1.8 إلى 5.1 درجة مئوية بنهاية القرن، في حين قد تنخفض معدلات الهطول بنسبة 20 بالمائة بحلول عام 2050 مع خطر تزايد طول موجات الجفاف الصيفية.^{25 26} تزيد هذه العوامل مجتمعةً من معدلات التبخر، وتقلل الجريان كما هو الحال بالنسبة لتغذية المياه الجوفية؛ مما سيقلل من مصادر المياه الشحيحة في قطاع غزة. لكن ورغم توقع تندي معدل هطول الأمطار، إلا أنه من المتوقع أيضًا تزايد لكثافة موجات الهطول؛ مما قد يسفر عن المزيد من السيول والفيضانات المفاجئة. تضيء هذه التوقعات على الحاجة لتحقيق إدارة أفضل للمصادر المائية والصرف الصحي في قطاع غزة لتقليل تلوث المياه الجوفية وزيادة إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، بالإضافة إلى بناء قدرة البنى التحتية على التكيف مع آثار التغير المناخي، من قبيل موجات الجفاف، والفيضانات والسيول، والارتفاع في منسوب البحر.

المشروع المقترح

12. صُمم مشروع استدامة إدارة الصرف الصحي في قطاع غزة المقترح لتمويل عمليات ذات كفاءة لتشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لمدة أربع سنين إضافة لتهيئة ظروف مواتية لتحقيق استدامة خدمات معالجة مياه الصرف الصحي. سيقدم المشروع المقترح المصادر الفنية والمالية للحيلولة دون انهيار المرافق ومواصلة تشغيلها بسعتها التصميمية بالتوازي مع بناء قدرة فنية، ومؤسسية، ومالية طويلة الامد لتشغيل وصيانة خدمات مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة. وعليه، سيمول المشروع تكاليف التشغيل والصيانة الكفؤ لأربع سنين، يُستثنى منها تكاليف الكهرباء التي ستتولى تمويلها السلطة الفلسطينية. يُضاف للتمويل أي عمليات إعادة تأهيل بسيطة للمعدات والأشغال المدنية اللازمة في المرافق لضمان أداؤها بمستوى السعة التصميمية.²⁷ كذلك سوف يمول المشروع أنشطة لتحسين استدامة تشغيل وصيانة خدمات معالجة مياه الصرف الصحي في قطاع غزة على الأمدين المتوسط والبعيد. يشمل التمويل على تطوير المرافق لضمان كفاءة العمليات ومرونتها وقدرتها على التكيف للاستجابة للمخاطر التي هي من صنع الإنسان كما هو الحال بالنسبة لتلك الناجمة عن التغير المناخي والصراعات السياسية. أما على الجبهة المؤسسية، فسيمول المشروع تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات الرامية لتحقيق الاستدامة والتصميم السديد للترتيبات المؤسسية والمالية الخاصة بتشغيل وصيانة المرافق بالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية، والبلديات الأربع في شمالي غزة، ومصحة مياه بلديات الساحل. بالمحصلة ومع نهاية المشروع، سيشهد جانب استرداد التكاليف تحسنًا كما سنقل الحاجة لدعم عمليات تشغيل وصيانة المرافق.

ثالثًا. الهدف/الأهداف الإنمائي/ة المقترح/ة

الهدف/الأهداف الإنمائي/ة المقترح/ة (من وثيقة تقييم المشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع بشقين هما: 1. دعم استمرار خدمات معالجة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة؛ 2) وتدعيم قدرات مؤسسات المياه لزيادة كفاءة إدارتها لخدمات مياه الصرف الصحي.

النتائج الرئيسية

13. سوف يقاس تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع وفقًا للمؤشرات التالية:

²⁴ يزيد تركيز الملوحة والنترات على ستة أضعاف عن المعايير الموصى بها من منظمة الصحة العالمية. نظرًا لغطائها الرملي النافذ، مما يجعلها منكشفة من منطقة السطح.

²⁵ يتسم الأعم الأغلب من تضاريس قطاع غزة بالانبساط والمناخ الساحلي، ويحظى القطاع بمنسوب أمطار يتراوح بين 200 إلى 400 ملم سنويًا، ويصل إلى 522 ملم سنويًا في شمالي القطاع، تحديدًا في بيت لاهيا.

²⁶ وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. (2018). ملف تغيير المناخ الخاص بالأراضي الفلسطينية

²⁷ باثري رجعي، سيمول المشروع تكاليف التشغيل والصيانة منذ آذار/مارس وحتى دخول المشروع حيز التنفيذ (في أيلول/سبتمبر 2020 وفقًا للتوقع الراهن). يُذكر أن تكاليف التشغيل والصيانة تشمل الكوادر، واللوازم المكتبية، والصيانة، ومعالجة الحمأة والتخلص منها، والمواد الكيميائية والتكاليف المخبرية.

- أ. إجمالي عدد المستفيدين من المشروع (موزعين حسب نوعهم الاجتماعي)؛
ب. نسبة اختبارات ضبط الجودة المنفذة سنويًا على المياه الناتجة عن محطة شمالي غزة لمعالجة المياه العادمة والتي تحقق معايير تصريف المياه المعالجة المعتمدة؛
ت. النسبة المئوية من الكمية الشهرية للمياه العادمة التي تصل محطة الضخ المركزية وتتم معالجتها في محطة التنقية؛
ث. دمج وتضمين عمليات تشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة ضمن إطار مصلحة مياه بلديات الساحل؛
ج. نسبة تكاليف التشغيل والصيانة التي تغطيها التحويلات من البلديات؛
ح. معدل تكاليف تشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة شهريًا بالدولار الأمريكي.

رابعًا. وصف المشروع

14. **المكوّن الأول: دعم مواصلة تشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة (بقيمة 7.1 مليون دولار أمريكي).**²⁸ صُمم هذا المكون لتحقيق الشق الأول من الهدف الإنمائي للمشروع عبر دعم الحاجة الماسة لمواصلة تشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لتفادي انهيارها وحماية الآثار الإيجابية الناتجة عن المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة على صعيد صحة وبيئة السكان في المناطق المحيطة والمستفيدة منه. سيمول المكون تشكيل فريق لتشغيل وصيانة المرافق والتكاليف المرتبطة بها خلال فترة المشروع، إضافة للبوليمرات، والأدوات، وغيرها من المواد الاستهلاكية. كما سيمول التكاليف المرتبطة بالتخلص من الحمأة الناتجة عن المياه العادمة. أمّا تكاليف الكهرباء اللازمة لتشغيل المرافق فستكفل السلطة الفلسطينية بتمويلها بموجب جملة من المعايير والبروتوكولات المتفق عليها.

15. **المكوّن الثاني: إعادة تأهيل وتطوير مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لتحسين كفاءتها وبناء قدرتها على التكيف والاستجابة للحالات الطارئة (وذلك بمخصص قيمته 3.4 مليون دولار أمريكي).** سيعالج هذا المكون جزءًا من الشق الثاني للهدف الإنمائي للمشروع عبر تحسين الكفاءة الفنية، كما ويهدف لتحقيق المزيد من الكفاءة، والمرونة، والقدرة على التكيف على صعيد عمليات مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لتصبح قادرة على الاستجابة للتدفقات المتأرجحة من المياه العادمة بوتيرة يومية وأسبوعية، وزيادة في التدفق في موسم الشتاء، ناهيك عن قصور التشغيل غير المتوقع، والمخاطر التي من صنع الإنسان، والتغير المناخي، والصراعات السياسية. سيحسن هذا المكون أيضًا الأداء التشغيلي للمرافق وسيقدم مساهمة غير مباشرة بتمكين إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في الري الزراعي، فضلًا عن دوره في رفع كفاءة عمليات المرافق وموثوقية خدماتها؛ مما سيسهم بتدعيم قدرة تكييف المناطق المعرضة لخطر الجفاف. وعليه سيمول المكون جُملة من الأنشطة في ثلاث مكونات فرعية، هي: (1) إعادة تأهيل وإصلاح المعدات ذات الأداء المتدني في مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة بما في ذلك إصلاح وحدة (بالون) الغاز الحيوي، وتركيب نظام جديد لتنظيم الجهد الكهربائي بالإضافة لنظام محسوب متكامل للتحكم الإشرافي وتحصيل البيانات لصالح محطة معالجة المياه العادمة والمحطة المركزية؛ (2) تحسين كفاءة العمليات من خلال تطوير قسم من البركة رقم 7 من خلال تبطينه وتهويته ليصبح حوض توازن لتمكين العمليات في ظل تدفق متسق على مدار 24 ساعة يوميًا، وتخزين فائض المياه العادمة خلال تدفقات الذروة لضخها ثانيًا لمحطات المعالجة خلال فترات التدفق المتدنية؛ (3) تحسين قدرة النظام على التكيف مع ارتفاع كثافة هطول الأمطار، والأعطال غير المتوقعة للمرافق أو الأضرار الناجمة عن النزاعات السياسية المحتملة، وذلك عبر بناء خزان للطوارئ في قسم من البركة رقم 7 والبرك العشوائية؛ مما سيسمح بالاحتفاظ الكامل لتدفقات المياه العادمة لستة أيام، على أن تُضخ تدريجيًا مرة أخرى في حوض التوازن وبالتالي إلى محطة الضخ المركزية. سوف تزيد هذه الاستثمارات من قدرة النظام على التكيف مع آثار التغير المناخي، لا سيما الزيادة المتوقعة في زيادة وتيرة وكثافة غزارة الأمطار، مما سيسمح بالتحكم بآثار الفيضانات ومنعها عند مداخل ومخارج محطة الضخ المركزية.

16. **المكوّن الثالث: بناء القدرات اللازمة لاستدامة خدمات الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة (بقيمة 2.2 مليون دولار أمريكي).** صُمم هذا المكون لبناء القدرات اللازمة لاستدامة تشغيل وصيانة خدمات مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة. وعليه فإنه يعالج أيضًا الشق الثاني من الهدف الإنمائي للمشروع عبر تمويل المساعدة الفنية لبناء القدرات اللازمة لتحقيق الاستدامة عبر تنفيذ ترتيبات مؤسسية تتسم بالكفاءة لتشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة بالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية والبلديات الأربع في شمالي القطاع إضافة لمصلحة مياه بلديات الساحل. سوف يرسي النموذج المقترح للترتيبات المؤسسية في شمالي قطاع غزة أساسًا سليما لعمليات تشغيل وصيانة مستدامة لمختلف محطات معالجة المياه العادمة في القطاع بأسره. ينطوي تمويل هذا المكون على دعم أربع مكونات فرعية، وهي: (1) اتخاذ إجراءات ائتمانية لمصلحة مياه بلديات الساحل، بما في ذلك إعداد آلية لتنفيذ خطة مشتريات موحدة، وإدارة المخازن، وتدقيق عمليات تشغيل المصلحة فنياً ومالياً؛ (2) دعم المساعي والجهود المؤسسية على المستويين الوطني والمحلي لتحويل مصلحة مياه بلديات الساحل إلى مرفق مياه إقليمي لكامل قطاع غزة. وتشتمل هذه الجهود على

²⁸ قِيم نطاق عملية إعادة التأهيل وأولوياتها من خلال إعداد تدقيق فعّال ومتين للأداء والجوانب الفنية.

ما يلي: أ) إعداد أنظمة داخلية تحقق تحول مصلحة مياه بلديات الساحل إلى مرفق مياه قطاع غزة؛ ب) إعداد خطة أعمال للمصلحة وتنفيذ الأولويات الرئيسية بالاستناد لامثال المصلحة لإجراءاتها الائتمانية (بموجب المكون الفرعي الأول من المكون الثالث؛ ت) تيسير إنشاء عقود خدمات بين البلديات ومصلحة مياه بلديات الساحل تنص على تحويلات مالية متفق عليها بخصوص تكاليف التشغيل والصيانة لمرفق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة؛²⁹ ج) بناء القدرات اللازمة لتشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة من خلال التوأمة بين مصلحة دولية ذات خبرة وفريق تشغيل المرافق وذلك عبر شراكة تناظرية.³⁰ وقد ينطوي ذلك على إجراء تقييمات لتوليد الإيرادات وخيارات ادخار التكلفة بالنسبة لمصلحة مياه بلديات الساحل، مثل تدقيق ومراجعة استهلاك الطاقة وذلك لتحديد تدابير كفاءة الطاقة عالية العائد لخدمات نظام معالجة مياه الصرف الصحي؛ وتيسير تبادل المعرفة بين مشغلي خدمات إدارة ومعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 4) دعم لُبّات البناء الرامية لتحقيق الاستدامة المالية لمرفق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة من خلال: أ) إجراء تقييم مفصل لتدفقات إيرادات وقيود استرداد التكاليف في قطاع غزة مع التركيز على البلديات الأربع الشمالية؛ ب) دعم تدابير ضمان رواتب فريق تشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة من قبل مصلحة مياه بلديات الساحل إثر إنهاء المشروع عبر تقييم الخيارات المختلفة بما في ذلك فتح حساب ضمان للمساهمات البلدية في تكاليف التشغيل والصيانة وأي تمويل مناظر من السلطة الفلسطينية، إضافة للمساهمات العينية من البلديات ذات الطواقم المرتبطة بفريق التشغيل والصيانة، أو/ والمساهمات الحكومية لتأمين الرواتب نتيجة الادخارات المحتملة من استهلاك الكهرباء؛ ت) دعم جهود التواصل بصفتها جزء من استراتيجية المشروع لإشراك المواطنين مع إيلاء تركيز خاص لرفع الوعي بأهمية خدمات مياه الصرف الصحي وزيادة الإقبال على دفع رسومها.

17. المكون الرابع: دعم إدارة المشروع وتنفيذه (بقيمة مليون دولار أمريكي) يهدف هذا المكون إلى دعم إجمالي عمليات إدارة المشروع بما في ذلك ضمان امتثاله للسياسات الوقائية البيئية والاجتماعية بالإضافة لإعداد التصاميم الهندسية ووثائق العطاءات للاستثمارات المستقبلية اللازمة لتحسين استدامة عمليات تشغيل وصيانة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة: وعليه فإن هذا المكون سيمول على وجه التحديد: 1) الموظفين الأساسيين في وحدة إدارة المشروع والمسؤولين عن إجمالي الإشراف الإداري على المشروع؛ 2) أنشطة محددة ضرورية لأغراض الامتثال للسياسات الوقائية البيئية والاجتماعية (مثل التدقيق البيئي والاجتماعي وحملة توعية بشأن السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية تستهدف أهالي المناطق المحيطة بموقع محطة الضخ المركزية ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي، إضافة لمسح رضا الجهات المستفيدة، على سبيل المثال لا الحصر)؛ 3) تعيين شركة لأغراض التدقيق المالي؛ 4) خدمات هندسية محددة لأغراض إعداد التصاميم الفنية القادرة على الموازنة بين الدقة والتعقيد وتكاليف دورة حياة المشروع، إضافة لإعداد وثائق العطاءات لأغراض توسعة مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لتصل سعتها إلى 64000 متر مكعب يوميًا، وهي السعة المطلوبة لتلبية الطلب على معالجة المياه في شمالي قطاع غزة بعد عام 2025؛ 5) إعداد دراسة مفصلة لخيارات إدارة الحماة، بما في ذلك إعادة الاستخدام وخيارات تحقيق الاستفادة القصوى من التكلفة؛ 6) تعيين استشاري مستقل لتنفيذ المشروع لتقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بالتصميم الفني وعمليات الشراء، فضلًا عن الإشراف على عقود الإنشاء.

18. المكون الخامس: الاستجابة في حالات الطوارئ (0.0 مليون دولار أمريكي) في حال أسفر طارئ طبيعي أو ناجم عن نزاع أو طوارئ صحية عن كارثة كبيرة ذات أثر على أرزاق أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، قد تطلب الحكومة من البنك الدولي إعادة تخصيص أموال المشروع لتغطية بعض تدابير الاستجابة للطوارئ والتعافي من أثارها. سوف تفصل الإرشادات التشغيلية لتنفيذ مكون الاستجابة في حالات الطوارئ في ملحق مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المرفق بالدليل التنفيذي للمشروع، والتي ستفصل ترتيبات المشتريات والإجراءات الإدارية الوقائية وترتيبات الإدارة المالية، إضافة لتدريب الأطراف ذات الصلة بالمشروع. ستنفذ عمليات الصرف بالاستناد إلى قائمة مقررة بالسلع والأعمال والخدمات اللازمة لتخفيف الأزمة، والاستجابة لها، والتعافي من أثارها، وإعادة تعميم ما لحقه ضرره نتيجة لها.

19. سيمول المشروع تدابير التكيف مع آثار التغير المناخي. يعتبر قطاع غزة عرضة، بوجه خاص، لآثار التغير المناخي بما فيها ارتفاع درجات الحرارة وتدني معدلات الهطول؛ مما يزيد الضغط على الموارد المائية الشحيحة، كما سيزيد من مخاطر السيول والفيضانات المفاجئة (الفقرة 14). تعتبر قدرة المشروع على التكيف مع التغيرات المناخية عامل في غاية الأهمية للمشروع، وعليه سيدعم المشروع تدابير التكيف التالية: 1) إعادة تغذية الخزان الجوفي الساحلي بمياه ذات جودة في أحواض الترشيح (ضمن المكونين الأول والثاني)؛ 2) تمكين إعادة استخدام المياه المعالجة المسترجعة لأغراض الزراعة (ضمن إطاري المكونين الأول والثاني)؛³¹ 3) زيادة القدرة على التكيف مع مخاطر السيول والفيضانات الناجمة عن الأمطار والتدفقات الزائدة للمياه العادمة (ضمن أنشطة المكون الثاني).

²⁹ ستكون وزارة الحكم المحلي الضامن لعقود الخدمات بدعم من وزارة المالية والتخطيط.

³⁰ ستعمل سلطة المياه الفلسطينية على تعيين فريقًا تشغيليًا لمرفق شمالي قطاع غزة لإدارة مياه الصرف الصحي طيلة دورة المشروع. سيدعم المشروع تحقيق النقل التدريجي لفريق التشغيل والصيانة إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة مياه بلديات الساحل، ويتوقع أن تستوعب المصلحة الفريق ضمن هيكلها مع بلوغ المشروع نهايته بما يحقق مأسسة القدرات التي سيتم بناؤها وتطويرها للفريق.

³¹ تمول الوكالة الفرنسية للتنمية البنية التحتية الفعلية لإعادة الاستخدام.

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

هل تم تفعيلها؟

لا	البند الخمسين من سياسة العمليات السابعة بشأن المشاريع المقامة على ممرات مائية دولية.
لا	البند الستين من سياسة العمليات السابعة بشأن المشاريع المقامة في مناطق متنازع عليها.

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

20. **الجوانب البيئية والاجتماعية.** يتوقع أن يثمر المشروع آثارًا إيجابية بيئية واجتماعية إيجابية نظرًا لكونه سيحول دون انهيار مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة. في المقابل، فإن المشروع ينطوي على مخاطر كبيرة بما في ذلك خطر تلويث المياه الجوفية جراء ترشيح مياه عادمة معالجة غير مطابقة مواصفات إلى الخزان الجوفي الساحلي، ناهيك عن مخاطر السلامة والصحة المهنية خلال أعمال البناء وتشغيل المحطة، والمخاطر المرتبطة بالبحيرات العشوائية والتعامل مع الحمأة والتخلص منها. يُضاف لذلك، تاريخ من المشاكل الناجمة عن تصدع البحيرة الكبيرة قبل إنشاء مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة؛ مما أدى إلى فيضانها على الأهالي المقيمين في اتجاه مجرى البحيرة. سيمول المشروع ضمن مكونه الثاني تطوير البركة رقم 7 لتصبح حوض توازن من خلال تدعيم السواتر الترابية الحاجزة، على سبيل الذكر لا الحصر. قبل إنشاء وتشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة، كانت هذه المياه العادمة تتجمع في بحيرات على مساحة تربو على 30 هكتارًا لعدم توافر التصريف الطبيعي وحظر التخلص منها في البحر. وما أن شرع العمل في المرافق، حتى جفت البحيرات، إلا أن بعضًا منها، مثلًا البركة رقم 7 بدأت بتجميع بعض المياه العادمة الناجمة عن تعطل عمل محطة تنقية المياه العادمة من وقت لآخر. وهو ما سيعالج من خلال هذا المشروع.

21. سيعمل المشروع على حماية التربة والمياه الجوفية من التلوث، وبالتالي أبار المياه الجوفية التابعة للبلديات، فضلًا عن حماية الصحة العامة لا سيما في المناطق المحيطة بالبركة رقم 7، كما سيسهم بالاستفادة من المياه المعالجة المسترجعة في الري الزراعي. من جهة أخرى ثمة بعض المخاطر أو الآثار البيئية المرتبطة بتطوير وتشغيل محطة الضخ المركزية ومحطة معالجة المياه العادمة والبركة رقم 7 إلى جانب لبحيرات المحاذية لها. تتمثل هذه المخاطر بإنتاج تدفقات مياه أو حمأة غير مطابقة للمعايير، فضلًا عن انبعاث الروائح، وتصريف غير منضبط للماء الموجود في البركة رقم 7 والبرك المحاذية لها، إضافة لمخاطر ذات صلة بصحة وسلامة التجمع البدوي المحاذي للبحيرة العشوائية، مما قد ينجم عنه من أمراض جلدية، وانتشار البعوض، والذباب، وغيرها من الآفات، ناهيك عن خطر تشكل السيول وفيضانها على أهالي المناطق المحيطة لا سيما عند مجرى مياه المستنقعات؛ مما قد يسفر عن خسائر في الأرواح بين أوساط المجتمعات القاطنة هناك، ذلك عدا الضوضاء، والإدارة غير الملائمة للنفايات. رغم تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية بالكبيرة، لكن من غير المرجح أن يسفر المشروع عن آثار بيئية بالغة؛ إذ أنه لا ينطوي على أي آثار أو مخاطر طويلة الأمد أو لا يمكن إصلاحها، أو ذات طبيعة تراكمية مع آثار أخرى قائمة أو متوقعة أو قد تؤثر على البيئات الحساسة. علاوة على ذلك، فإن المكون الرابع يتضمن إعداد دراسة استراتيجية لإدارة الحمأة، ودراسة جدوى وتصميم أولي لعملية تخلص طارئة وطويلة الأمد إضافة للتصاميم، ووثائق العطاءات اللازمة لتوسعة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة؛ مما سيعالج الجوانب المستقبلية لمياه الصرف الصحي وإنتاج الحمأة. على ذات الغرار فإن هناك بعض المخاطر الاجتماعية الكبيرة، التي تعزى جزئيًا لتاريخ المشاكل المرتبطة بالحوادث السابقة التي حصلت في محيط البحيرة العشوائية القريبة من محطة الضخ المركزية. إذ سبق وأن انجرف السد الترابي في إحدى البحيرات مما أسفر عن أضرار أودت بحياة عدة أشخاص في المجتمعات القاطنة في مجرى المياه والتي تنسم بالضعف والفقر، وذلك قبل تشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة وتجفيف البحيرة العشوائية. سوف يُخفف هذا الخطر عبر جُملة من التدابير التي ضُمّنت لتصميم المشروع (تسييج ضفاف البركة رقم 7 وتدعيم السواتر الترابية إضافة لبناء خزّان طوارئ بموجب أنشطة المكون الثاني من المشروع). فيما تعزى مشكلة أخرى سابقة إلى حادثة زراعة غير قانونية في إحدى البحيرات العشوائية، والتي عُولجت آنذاك، يذكر هنا أيضًا، غياب خطة تاهب طارئة للمجتمعات القاطنة في محيط البحيرة، والتي سيتم إعدادها الآن بموجب المشروع. كما ويرد وصف للمخاطر البيئية والاجتماعية الأخرى للمشروع المقترح في القسم السادس.

22. **أدوات الإطار البيئي والاجتماعي.** لقد أعدت سلطة المياه الفلسطينية تدقيق بيئي واجتماعي لأصول مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة إضافة لخطة إدارة بيئية واجتماعية لأغراض الأشغال المدنية وتركيب المعدات اللازمة بموجب المكونين الأول والثاني. تعالج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بعض المعدات الحديثة التي ينبغي تركيبها في المرافق القائمة (أي محطة الضخ المركزية ومحطة معالجة مياه الصرف) لاستبدالها أو استصلاحها، إضافة لبعض الأشغال المدنية اللازمة في البركة رقم 7 لتصبح حوض توازن وخزانًا طارئًا. جدير بالذكر بأنه ما من أعمال ستنفذ في مناطق خضراء أو في غير المرافق القائمة أصلًا، إذ أن المشروع لا ينطوي على شراء أراضٍ أو أي توسعة أفقية في المرافق الموجودة). بيّنت أدوات الإطار البيئي والاجتماعي الامتثال لتدابير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بمرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لا سيما الضوابط البيئية لمحطة معالجة

مياه الصرف الصحي (من تشغيل لأحواض الترشيح، وضبط آبار الاسترجاع المجاورة، وأنظمة ضبط الضوضاء والروائح). كذلك أظهرت بعض الأماكن التي فيها امتثال جزئي فيما كشفت الأدوات حالات عدم امتثال في أماكن أخرى جزءاً قلة التمويل بما في ذلك تنفيذ برنامج الرصد والمتابعة دون الوتيرة المطلوبة، ناهيك عن تعطل نظام التحكم بالروائح في محطة الضخ المركزية، وتدريب الكوادر على معالجة الزيوت، والبوليمرات، وزيوت التشحيم، وبعض القضايا المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وعدم توافر خطة للاستجابة في حالات الطوارئ. توصي الأدوات بجملة من التدابير واضحة المعالم لتحسين الأداء البيئي والاجتماعي وتحقيق متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي، على أن تُضمّن في وثائق المشتريات والعطاءات الخاصة بالمعدات والأعمال المدنية. وأعدت سلطة المياه الفلسطينية دورها خطة إدارة عمل تحتوي على تدابير مطابقة لمطالبات المعيار الوقائي البيئي والاجتماعي الثاني، وخطة لإشراك الأطراف ذات الصلة، وخطة أخرى خاصة بالالتزام البيئي والاجتماعي.

خامساً. التنفيذ

ترتيبات التنفيذ والترتيبات المؤسسية

23. سوف توقع وزارة المالية والتخطيط اتفاقيات المنحة، نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، مع الصندوق الاستثماري لقطاع غزة والضفة الغربية ومع الصندوق الاستثماري متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية لصالح السلطة الفلسطينية. بينما ستنفذ السلطة الفلسطينية المشروع من خلال سلطة المياه الفلسطينية لصالح أهالي قطاع غزة وفقاً للاتفاقيات القانونية بين البنك الدولي والجهة المتلقية للمنحة.

24. يتم إنشاء وحدة لدعم إدارة المشروع لدى سلطة المياه الفلسطينية تضم كوادر ذوي خبرة في مشاريع البنك الدولي. سوف تضطلع وحدة دعم إدارة المشروع بالإشراف عليه ورصده ومتابعته، ورفع التقارير الخاصة، وتيسير تنفيذه، وتوظيف الاستشاريين، وترسية العقود وإدارتها، بالإضافة للإدارة المالية، وتنفيذ السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية والتنسيق مع الأطراف ذات الصلة. تضم عملية توظيف وحدة دعم إدارة المشروع المقترحة تعيين مدير مشروع بدوام كامل، وأخصائي مشتريات بدوام كامل، وأخصائي مالي بدوام كامل أيضاً. كذلك يُتوخى أن يضم الكادر أخصائيين بيئيين، واجتماعيين، بالإضافة لأخصائي النوع الاجتماعي بدوام جزئي إضافة لمسؤول رصد ومتابعة وتقييم بدوام جزئي أيضاً على أن تتم مشاركته مع المشاريع الأخرى التي تنفذها الوحدة.³² ستوظف الوحدة مهندساً مستقلاً للإشراف على تنفيذ الأشغال المدنية ضمن المكونين الأول والثاني طوال فترة العقد إضافة لتعيين مسؤول رقابة مالية وإدارية طبقاً لشروط مرجعية مقبولة للبنك الدولي.

25. صُممت الترتيبات المؤسسية المقترحة لتشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة لضمان مواصلة عملها بكفاءة مع الاستفادة من الدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع السابقة. نظراً للتحديات المختلفة المحيطة باجتذاب شركات خاصة ضمن السياق الخاص بقطاع غزة، فإن وحدة دعم إدارة المشروع لدى سلطة المياه الفلسطينية ستتعاقد مع فريق محلي من المهندسين، والفنيين، والمشغلين، والكوادر الإدارية المساندة لتشغيل مرافق إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة طوال فترة حياة المشروع وذلك من خلال التمويل الخاص بالمكون الأول. كما سيستفيد فريق التشغيل والصيانة من أنشطة بناء القدرات المزمع تنفيذها ضمن ترتيب التوأمة المنصوص عليه في المكون الثالث للمشروع. ومع نهاية المشروع، يتوقع دمج فريق التشغيل والصيانة ضمن الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة مياه بلديات الساحل، وبالتالي مأسسة القدرات الفنية التي تم بناؤها لأغراض تشغيل المرافق. سوف يدعم المشروع أيضاً جملة من الترتيبات لضمان تأمين رواتب فريق التشغيل والصيانة من جانب مصلحة مياه بلديات الساحل إثر انتهاء المشروع عبر جملة من الخيارات (أ) عبر الأموال المودعة في حساب ضمان من المساهمات البلدية والتمويل المناظر المحتمل من السلطة الفلسطينية؛ (ب) عبر المساهمات العينية من البلديات التي عُيّن جزء من كوادرها في فريق التشغيل والصيانة؛ (ت) عبر مساهمات حكومية لتغطية الرواتب نتيجة الادخارات المحتملة من استهلاك الكهرباء.

³² تنفذ نفس هذه الوحدة الأعمال المرتبطة بالبرنامج المركزي لتلبية المياه في غزة ومشروع إدارة المياه العادمة في -الخليل.



جهات الاتصال

البنك الدولي

عدنان فاروق سعد الدين غوشة
أخصائي أول في المياه والصرف الصحي
ثايل سانز أوريارته
أخصائي أول في المياه والصرف الصحي
المقترض/الزبون/الجهة المتلقية
وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية
الهيئات المُنفذة

سلطة المياه الفلسطينية

سعدي علي

مدير عام وحدة إدارة المشاريع

sali@pwa-gpmu.org

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

شارع H 1818 شمال غرب

واشنطن دي سي، 20433

هاتف رقم: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيس/رؤساء فريق العمل:

عدنان فاروق سعد الدين غوشة
زائيل سانز أوريارته

وافق عليه:

مستشار المعايير البيئية والاجتماعية:

مدير الممارسات:

المدير القطري: